

التحكيم التجاري المؤسسي الدولي

دراسة تحليلية معمقة للتحكيم المؤسسي
وفق قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس
(ICC Arbitration)

المهندس

خالد زهير قول
ماجستير التحكيم في عقود الإنشاءات
ماجستير الهندسة المدنية
خبير ومحكم

الأستاذ الدكتور

مصالح أحمد الطراونة
رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
محام ومحكم وپروفيسور
في التحكيم التجاري الدولي

حلى مصالح الطراونة

باحثة دكتوراة

في التحكيم التجاري الدولي

جامعة أبردين - بريطانيا



التحكيم التجاري المؤسسي الدولي

دراسة تحليلية معمقة للتحكيم المؤسسي
وفق قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس
(ICC Arbitration)

المهندس
خالد زهير قول
ماجستير التحكيم في عقود الانشاءات
ماجستير الهندسة المدنية
خبير ومحكم

الأستاذ الدكتور
مصلح أحمد الطراونة
رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
محام ومحكم وبروفيسور
في التحكيم التجاري الدولي

حلى مصلح الطراونة
باحثة دكتوراة
في التحكيم التجاري الدولي
جامعة أبردين - بريطانيا

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن



المؤسسي الدولي
التحكيم التجاري
المؤسسي الدولي



الأستاذ الدكتور
مصلح أحمد الطراونة وآخرون

الأستاذ الدكتور
مصلح أحمد الطراونة وآخرون

التحكيم التجاري المؤسسي الدولي

دراسة تحليلية معمقة للتحكيم المؤسسي
وفق قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس
(ICC Arbitration)

الجزء الأول

343, 087

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/2/976)

المؤلف: مصلح أحمد الطراونة - خالد زهير قول - حلى مصلح الطراونة
الكتاب: التحكيم التجاري المؤسسي الدولي - الجزء الأول
الواصفات: النزاعات التجارية - قرارات التحكيم - التجارة الدولية - التشريعات التجارية
التحكيم التجاري الدولي

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-378-9

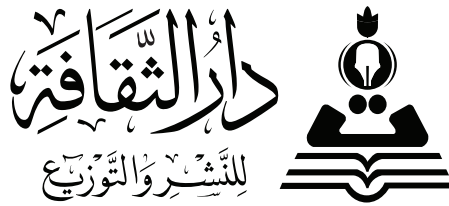
الطبعة الأولى 2026 م - 1447 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيى بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمد جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عريبات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 6 5341929 (+962) - موبايل: 79 9992616 (+962)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

التحكيم التجاري المؤسسي الدولي

دراسة تحليلية معمقة للتحكيم المؤسسي
وفق قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس
(ICC Arbitration)
الجزء الأول

المهندس

خالد زهير قول

ماجستير التحكيم في عقود الإنشاءات

جامعة عمان الأهلية

ماجستير الهندسة المدنية

في الجيوتكنيك والبنية التحتية

جامعة لايبز هانوفر - ألمانيا الاتحادية

خبير ومحكم

حلي مصلح الطراونتي

ماجستير في قانون الملكية الفكرية

جامعة أبردين - بريطانيا

باحثة دكتوراة

في التحكيم التجاري الدولي

جامعة أبردين - بريطانيا

الأستاذ الدكتور

مصلح أحمد الطراونتي

رئيس جمعية المحكمين الأردنيين

أستاذ القانون التجاري والتحكيم

التجاري الدولي وعميد شؤون الطلبة

جامعة مؤتة - سابقاً

أستاذ القانون التجاري والتحكيم

التجاري الدولي والعميد المشارك

لكلية القانون - جامعة قطر سابقاً

أستاذ القانون التجاري والتحكيم

التجاري الدولي ونائب الرئيس للشؤون

الأكاديمية وعميد كلية الحقوق الأسبق

جامعة عمان الأهلية

محامٍ ومحكم

دار الثقافة
للنشر والتوزيع

2026 م - 1447 هـ

التحكيم التجاري المؤسسي الدولي

دراسة تحليلية معمقة للتحكيم المؤسسي
وفق قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس
(ICC Arbitration)
الجزء الثاني

المهندس

خالد زهير قول
ماجستير التحكيم في عقود الإنشاءات
جامعة عمان الأهلية
ماجستير الهندسة المدنية
في الجيوتكنيك والبنية التحتية
جامعة لايبز هانوفر - ألمانيا الاتحادية
خبير ومحكم

حلى مصلح الطراونى
ماجستير في قانون الملكية الفكرية
جامعة أبردين - بريطانيا
باحثة دكتوراة
في التحكيم التجاري الدولي
جامعة أبردين - بريطانيا

الأستاذ الدكتور

مصلح أحمد الطراونى
رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
أستاذ القانون التجاري والتحكيم
التجاري الدولي وعميد شؤون الطلبة
جامعة مؤتة - سابقاً
أستاذ القانون التجاري والتحكيم
التجاري الدولي والعميد المشارك
لكلية القانون - جامعة قطر سابقاً
أستاذ القانون التجاري والتحكيم
التجاري الدولي ونائب الرئيس للشؤون
الأكاديمية وعميد كلية الحقوق الأسبق
جامعة عمان الأهلية
محامٍ ومحكم

دار الثقافة
للنشر والتوزيع

2026 م - 1447 هـ

الفهرس

- 25 أهمية هذا الكتاب
- 27 المقدمة

الفصل التمهيدي

التحكيم المؤسسي وتحكيم غرفة التجارة الدولية كنموذج

- 36 المبحث الأول: الاختيار بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر
- 37 المطلب الأول: التفريق بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر
- 38 الفرع الأول: الفروق في القواعد الإجرائية المطبقة
- 39 الفرع الثاني: الفروق التي تعود لأسباب عملية وتطبيقية
- 41 الفرع الثالث: الفروق القانونية
- المطلب الثاني: حالات التحكيم التي تقع بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر
- 43 الفرع الأول: التحكيم وفق قواعد اليونيسترال
- 44 الفرع الثاني: التحكيم وفق قواعد مؤسسة تحكيم دون إدارتها للعمليات التحكيمية أو العكس
- 48 الفرع الثالث: التحكيم وفق شروط معدلة لقواعد المؤسسة التحكيمية...
- 49 الفرع الرابع: التحكيم الهجين
- المطلب الثالث: مزايا ومثالب التحكيم المؤسسي بالمقارنة مع التحكيم الحر...
- 58 الفرع الأول: مزايا التحكيم المؤسسي ومثالبه
- 58 الفرع الثاني: مزايا التحكيم الحر ومثالبه
- 62 الفرع الثالث: معايير اختيار المؤسسة التحكيمية الأفضل
- 63 المطلب الرابع: دور التحكيم المؤسسي في تعزيز وترسيخ مفاهيم التحكيم التجاري الدولي
- 69

- 76المَطْلَبُ الخَامِسُ: مَسْئُولِيَّةُ الْمَوْسَّسَاتِ التَّحْكِيمِيَّةِ.....
- 83المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّحْكِيمُ الْمَوْسَّسِيُّ لَدَى غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 92المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّحْكِيمُ التِّجَارِيُّ الدَّوْلِيُّ فِي غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: نَشْأَةٌ وَتَطَوُّرُ التَّحْكِيمِ التِّجَارِيِّ الدَّوْلِيِّ فِي غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 93الدَّوْلِيَّةِ.....
- 95الْفَرْعُ الثَّانِي: الْإِصْدَارَاتُ الْمُتَعَدِّدَةُ لِقَوَاعِدِ التَّحْكِيمِ لِعُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 97الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: إِمْكَانِيَّةُ التَّعْدِيلِ عَلَى قَوَاعِدِ التَّحْكِيمِ لِعُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- المَطْلَبُ الثَّانِي: الْمَبَادِئُ الرَّئِيسَةُ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا التَّحْكِيمُ وَفَقَّ قَوَاعِدِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 100التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 102الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الْإِدَارَةُ وَالْإِشْرَافُ.....
- 108الْفَرْعُ الثَّانِي: شُمُولِيَّةُ نِطَاقِ التَّحْكِيمِ وَفَقَّ قَوَاعِدِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 121الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: الْحَيْدَةُ وَالْإِسْتِقْلَالُ.....
- 125الْفَرْعُ الرَّابِعُ: الْمُرُونَةُ وَالْفَعَالِيَّةُ.....
- 127الْفَرْعُ الْخَامِسُ: مَبْدَأُ سُلْطَانِ الْإِرَادَةِ فِي تَحْكِيمِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 129الْفَرْعُ السَّادِسُ: تَحْقِيقُ الْعَدَالَةِ وَالْكَفَّةِ الْمَعْقُولَةِ.....
- 134الْفَرْعُ السَّابِعُ: التَّوَافُقُ مَعَ الْقَوَانِينِ الْوَطَنِيَّةِ وَالْمُعَاهَدَاتِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 139الْفَرْعُ الثَّامِنُ: التَّطَوُّرُ وَالتَّحْدِيثُ.....
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: التَّعْرِيفُ بِأَهَمِّ الْمَصْطَلَحَاتِ التَّحْكِيمِيَّةِ وَفَقَّ قَوَاعِدِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 144التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 146الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: هَيْئَةُ التَّحْكِيمِ.....
- 158الْفَرْعُ الثَّانِي: الْمُدْعَى، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَالطَّرْفُ الْإِضَافِيُّ.....
- 159الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: الْمَطَالِبَةُ.....
- 160الْفَرْعُ الرَّابِعُ: الْحُكْمُ.....

الفصل الأول

مَحْكَمَةُ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ وَالْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ: الْمَفْهُومُ وَالْاِخْتِصَاصَاتُ

- 167 الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَا هِيَ مَحْكَمَةُ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ وَاجْتِصَاصَاتُهَا
- 168 الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِمَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ
- 169 الْمَطْلَبُ الثَّانِي: النِّظَامُ الْأَسَاسِيُّ لِمَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ
- 173 الْمَطْلَبُ الثَّلَاثُ: النِّظَامُ الدَّاخِلِيُّ الَّذِي يُنظِّمُ عَمَلَ مَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ
- 190 الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الدَّورُ الوظيفي لِمَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ وَاجْتِصَاصَاتُهَا
- 190 الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الدَّورُ الوظيفي لِمَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ
- 203 الْمَطْلَبُ الثَّانِي: طَرِيقَةُ عَمَلِ مَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ
- 203 الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: قُدْرَةُ الْمَحْكَمَةِ عَلَى تَفْوِضِ الْقَرَارَاتِ
- 203 الْفَرْعُ الثَّانِي: اجْتِصَاصَاتُ وَطَرِيقَةُ عَمَلِ اللِّجَانِ
- 209 الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَا هِيَ الْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ (السَّكْرَتَارِيَا) لِمَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ وَدَوْرُهَا
- 209 الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِالْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ وَتَكْوِينُهَا
- 212 الْمَطْلَبُ الثَّانِي: الْوَاجِبَاتُ الَّتِي تَضْطَلَعُ بِهَا الْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ
- 219 الْمَطْلَبُ الثَّلَاثُ: التَّوَاصُلُ مَعَ الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ
- 224 الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْإِشْعَارَاتُ وَالْمُدَدُ الزَّمْنِيَّةُ
- 225 الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: تَنْظِيمُ الْمُرَاسَلَاتِ الْمَكْتُوبَةِ
- 226 الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الْمُرَاسَلَاتُ عِبْرَ الْوَسَائِلِ الْإِلِكْتْرُونِيَّةِ
- 228 الْفَرْعُ الثَّانِي: الْمُرَاسَلَاتُ الَّتِي تُصَدَّرُ عَنِ الْأَطْرَافِ
- 233 الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: الْمُرَاسَلَاتُ الَّتِي تُصَدَّرُ عَنِ الْهَيْئَةِ
- 235 الْمَطْلَبُ الثَّانِي: الْإِشْعَارَاتُ وَالْمُرَاسَلَاتُ مِنَ الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ وَهَيْئَةِ التَّحْكِيمِ
- 236 الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: عُنْوَانُ إِرسَالِ الْإِشْعَارَاتِ
- 239 الْفَرْعُ الثَّانِي: وَسِيلَةُ الْإِتِّصَالِ وَإِرسَالِ الْإِشْعَارَاتِ
- 241 الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: شَكْلُ وَتَسْيِيقُ الْمُرَاسَلَاتِ وَالْإِشْعَارَاتِ

- 242 الفرعُ الرَّابِعُ: لُغَةُ الإِتِّصَالِ وَالإِشْعَارَاتِ
243 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: المَدَدُ الزَّمَنِيَّةُ
243 الفرعُ الأوَّلُ: تحديدهُ تاريخِ الإشعارِ
246 الفرعُ الثَّانِي: المَدَدُ والقِيُودُ الزَّمَنِيَّةُ
250 الفرعُ الثَّلَاثُ: قَاعِدَةُ يَوْمِ العَمَلِ التَّالِي

الفصل الثاني

إجراءاتُ مَبَاشِرَةِ التَّحْكِيمِ أَمَامَ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ

- 255 المَبَحْثُ الأوَّلُ: طَلْبُ التَّحْكِيمِ وَمَبَاشِرَةُ العَمَلِيَّةِ التَّحْكِيمِيَّةِ
258 المَطْلَبُ الأوَّلُ: تَقْدِيمُ طَلْبِ التَّحْكِيمِ لِلأَمَانَةِ العَامَّةِ
259 الفرعُ الأوَّلُ: العَوَامِلُ المُؤَثِّرَةُ فِي طَلْبِ التَّحْكِيمِ
262 الفرعُ الثَّانِي: مَحْتَوِيَاتُ الطَّلَبِ
274 الفرعُ الثَّلَاثُ: وَسِيلَةُ تَقْدِيمِ الطَّلَبِ والقِيُودُ الزَّمَنِيَّةُ الوَارِدَةُ عَلى تَقْدِيمِهِ
285 الفرعُ الرَّابِعُ: تَعْدِيلُ الطَّلَبِ قَبْلَ تَشْكِيلِ الهَيْئَةِ وَتَوْقِيعِ الشُّرُوطِ المَرْجِعِيَّةِ
286 المَطْلَبُ الثَّانِي: تَسَلُّمُ الطَّلَبِ مِنَ الأَمَانَةِ العَامَّةِ وَإِجْرَاءَاتِهَا
287 الفرعُ الأوَّلُ: تَسْجِيلُ القَضِيَّةِ وَإِشْعَارُ المَدْعِي بِاسْتِلامِ الطَّلَبِ
287 الفرعُ الثَّانِي: تَعْيِينُ الفَرِيقِ الَّذِي سَيَتَابِعُ القَضِيَّةَ فِي مَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ
288 الدَّوْلِيَّةِ
289 الفرعُ الثَّلَاثُ: مُطَابَقَةُ الطَّلَبِ لِمَتَطَلِّبَاتِ المَادَّةِ (3/4) مِنَ قَوَاعِدِ تَحْكِيمِ
289 غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ
289 الفرعُ الرَّابِعُ: التَّأَكُّدُ مِنَ تَحْوِيلِ مَبْلَغِ رَسْمِ الإِيدَاعِ أَوْ رَسْمِ التَّسْجِيلِ
292 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الدَّفْعَةُ المَالِيَّةُ المَقْدَمَةُ لِبَدْءِ التَّحْكِيمِ وَلِغَايَةِ المَرْحَلَةِ الأوَّلَى
292 مِنْهُ
299 المَبَحْثُ الثَّانِي: الجَوَابُ عَلى طَلْبِ التَّحْكِيمِ وَالإِدْعَاءُ المُتَقَابِلُ

- 304المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْإِجْرَاءَاتُ الْأَوَّلِيَّةُ عِنْدَ اسْتِلامِ طَلَبِ التَّحْكِيمِ.....
- 305الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الْإِجْرَاءَاتُ الْوَأَجِبُ اتَّخَاذُهَا عِنْدَ اسْتِلامِ طَلَبِ التَّحْكِيمِ.....
- 306الْفَرْعُ الثَّانِي: الْأُمُورُ الْأَسَاسِيَّةُ الْوَأَجِبُ مَرَاعَاتُهَا لِتَحْضِيرِ الْجَوَابِ.....
- 309المَطْلَبُ الثَّانِي: الْعِنَاصِرُ الرَّئِيسَةُ لِلْجَوَابِ عَلَى الطَّلَبِ.....
- 309الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: مَنْ يَقْدِمُ الْجَوَابَ وَلِمَنْ يَقْدَمُ؟.....
- 310الْفَرْعُ الثَّانِي: مَحْتَوِيَاتُ الْجَوَابِ (Contents of the Answer).....
- الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: وَسِيلَةُ تَقْدِيمِ الْجَوَابِ عَلَى الطَّلَبِ وَالْقِيُودِ الزَّمْنِيَّةِ الْوَارِدَةَ
- 316عَلَى تَقْدِيمِهِ.....
- 319المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: تَقْدِيمُ الْإِدْعَاءِ الْمُتَقَابِلِ.....
- المَطْلَبُ الرَّابِعُ: تَسْلُمُ الْأَمَانَةِ لِلْجَوَابِ وَالْإِدْعَاءِ الْمُتَقَابِلِ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ
- 322وَإِشْعَارُ الْمُدْعَى بِهِمَا.....

الفصل الثالث

تَشْكِيلُ هَيْئَةِ التَّحْكِيمِ

- 329المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: أَحْكَامُ تَشْكِيلِ هَيْئَةِ التَّحْكِيمِ.....
- 332المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْإِتِّزَامُ بِالْإِسْتِقْلَالِ وَالْحَيْدَةِ وَالتَّفَرُّغِ، وَكَذَلِكَ بِالْقَوَاعِدِ وَالْإِفْصَاحِ.....
- 333الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: التِّزَامُ الْمُحَكَّمُ بِالْإِسْتِقْلَالِ وَالْحَيْدَةِ.....
- 346الْفَرْعُ الثَّانِي: التِّزَامُ الْمُحَكَّمُ بِالتَّفَرُّغِ وَبِالقَوَاعِدِ.....
- 348الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: التِّزَامُ الْمُحَكَّمُ بِالْإِفْصَاحِ.....
- 360المَطْلَبُ الثَّانِي: كَيْفِيَّةُ تَشْكِيلِ الْهَيْئَةِ.....
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: عَدَمُ تَعَارُضِ صِلَاحِيَّةِ الْمُحَكَّمَةِ فِي تَعْيِينِ الْمُحَكَّمِينَ مَعَ
- 366مَبْدَأِ سُلْطَانِ الْإِرَادَةِ.....
- 367الْفَرْعُ الثَّانِي: عَدَدُ أَعْضَاءِ الْهَيْئَةِ وَفَقَّ قَوَاعِدِ تَحْكِيمِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.....
- 371الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: آليَّةُ تَشْكِيلِ الْهَيْئَةِ فِي حَالَةِ عَدَمِ اتِّفَاقِ الْأَطْرَافِ.....

- 376 الفرع الرابع: آلية تشكيل الهيئة في حالة اتفاق الأطراف
- 381 الفرع الخامس: آلية تشكيل الهيئة في حالة تعدد الأطراف أو الضم
- الفرع السادس: صلاحية محكمة التحكيم في تعيين كامل أعضاء الهيئة
من تلقاء نفسها 390
- المطلب الثالث: تثبيت تعيين أعضاء هيئة التحكيم بمن فيهم الرئيس 393
- الفرع الأول: المعايير التي تستند إليها محكمة التحكيم في تثبيت وتعيين
المحكّمين 403
- الفرع الثاني: تثبيت محكمة التحكيم أو أمينها العام للمحكّمين المسميين
من الأطراف 415
- الفرع الثالث: دور محكمة غرفة التجارة الدولية في تعيين المحكّمين 416
- المبحث الثاني: انتهاء مهمة المحكّم 429
- المطلب الأول: الانتهاء الطبيعي لمهمة المحكّم 429
- الفرع الأول: أسباب انتهاء مهمة المحكّم الطبيعية 432
- الفرع الثاني: قرار المحكمة استبدال المحكّم 435
- الفرع الثالث: إجراءات الاستبدال بمبادرة من المحكمة 436
- الفرع الرابع: قرار استبدال المحكّم 438
- المطلب الثاني: ردّ المحكّم 441
- الفرع الأول: طلب ردّ المحكّم من أي من الطرفين وأسانيده 444
- الفرع الثاني: آلية اتخاذ محكمة التحكيم الدولية لقرارها بشأن ردّ
المحكّم 451
- الفرع الثالث: طلبات الردّ الكيدية والتقليل من آثارها 458
- الفرع الرابع: مدى إمكانية طلب ردّ المحكّم أمام القضاء النظامي في
بلد مقرّ التحكيم 460
- الفرع الخامس: موقف محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية من طلبات الردّ 463

الفصل الرابع

مباشرة التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية بعد اكتمال تشكيل الهيئة

- المبحث الأول: المتطلبات الأولية الواجب مراعاتها للسير في إجراءات التحكيم..... 487
- المطلب الأول: تمثيل الأطراف 487
- المطلب الثاني: لغة التحكيم..... 494
- الفرع الأول: المصاعب التي ترافق تحديد لغة التحكيم..... 496
- الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد لغة التحكيم..... 498
- الفرع الثالث: سليات تحديد أكثر من لغة للتحكيم..... 501
- المطلب الثالث: مقر التحكيم..... 504
- الفرع الأول: أهمية تحديد مقر التحكيم..... 511
- الفرع الثاني: موقف الأطراف من تحديد مقر التحكيم..... 513
- الفرع الثالث: العوامل الواجب مراعاتها عند تحديد مقر التحكيم وفق المادة (18/1) من القواعد..... 516
- الفرع الرابع: تحديد مقر مؤقت للتحكيم..... 519
- الفرع الخامس: تغيير مقر التحكيم..... 520
- الفرع السادس: مكان عقد الجلسات والاجتماعات..... 524
- الفرع السابع: "مقر التحكيم الآمن" في التحكيم الدولي..... 527
- المطلب الرابع: القانون واجب التطبيق..... 530
- الفرع الأول: القانون الإجرائي وحق الأطراف المتنازعة في تحديد القواعد الإجرائية..... 530
- الفرع الثاني: القانون الموضوعي..... 534
- المبحث الثاني: السير في إجراءات الدعوى التحكيمية..... 540
- المطلب الأول: إحالة الملف إلى هيئة التحكيم والمبادئ التي تضبط السير في الإجراءات..... 541

- 541 الفرع الأول: إحالة الملف إلى هيئة التحكيم
- 548 الفرع الثاني: المبادئ الأساسية التي تضبط السير في الإجراءات
- 558 المطلب الثاني: إدارة الدعوى التحكيمية
- 559 الفرع الأول: الشروط المرجعية
- 591 الفرع الثاني: جلسة إدارة الدعوى

الفصل الخامس

الجلسات التحكيمية

- 626 المبحث الأول: إثبات وقائع الدعوى
- 628 المطلب الأول: استجلاء وقائع الدعوى
- 636 المطلب الثاني: سماع الشهود والخبراء
- 636 الفرع الأول: الشهود والخبراء
- 638 الفرع الثاني: استجواب ومناقشة الشهود والخبراء
- 640 الفرع الثالث: التعديل على البيئة الشخصية
- 640 الفرع الرابع: ضوابط الاستعانة بالشهود وفقاً لأحكام المادة (4) من قواعد الإثبات لنقابة المحامين الدوليين
- 641 الفرع الخامس: الشاهد الخبير
- 649 الفرع السادس: الخبير المعين من الهيئة
- 674 المطلب الثالث: السلطة الممنوحة للهيئة للتمكن من إثبات الوقائع
- 675 الفرع الأول: سلطة تعيين خبير من قبل الهيئة
- 676 الفرع الثاني: التحكيم بالمستندات فقط
- 685 الفرع الثالث: سلطة الهيئة في طلب بينات إضافية
- 687 الفرع الرابع: سلطة الهيئة في الأمر بإبراز مستند تحت يد الخصم أو تحت يد الغير
- 693

- 694المَطْلَبُ الرَّابِعُ: حُقُوقُ الْأَطْرَافِ فِي طَلَبِ الْمُسْتَدَاتِ
- 709المَبْحَثُ الثَّانِي: تَنْظِيمُ جَلْسَاتِ التَّحْكِيمِ
- 711المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: جَلْسَاتُ الاسْتِمَاعِ
- 712الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: مَبْدَأُ عَقْدِ جَلْسَاتِ الاسْتِمَاعِ
- 715الْفَرْعُ الثَّانِي: غِيَابُ أَحَدِ الْأَطْرَافِ عَنِ الْجَلْسَاتِ
- 722الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: مَسْئُولِيَّةُ الْهَيْئَةِ عَنِ إِدَارَةِ الْجَلْسَاتِ
- 750الْفَرْعُ الرَّابِعُ: حُضُورُ الْأَطْرَافِ وَمُمَثِّلِيهِمْ لِلْجَلْسَاتِ
- 752المَطْلَبُ الثَّانِي: إِفْضَالُ بَابِ الْمُرَافَعَاتِ
- 755الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الْإِعْلَانُ عَنِ قَفْلِ بَابِ الْمُرَافَعَاتِ
- 762الْفَرْعُ الثَّانِي: تَحْدِيدُ الْمَوْعِدِ الْمَتَوَقَّعِ لِتَقْدِيمِ مَسُودَةِ الْحُكْمِ

الفصل السادس

التدابير التحفظية أو المؤقتة

ومحكم الطوارئ وإجراءات التحكيم المعجل

- 771المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْإِجْرَاءَاتُ التَّحْفُظِيَّةُ وَالْمَوْقَّتَةُ
- 782المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سُلْطَةُ هَيْئَةِ التَّحْكِيمِ فِي التَّدَابِيرِ التَّحْفُظِيَّةِ وَالْمَوْقَّتِيَّةِ
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الضَّوَابِطُ الَّتِي تَحْكُمُ دَوْرَ الْهَيْئَةِ فِي إِصْدَارِ قَرَارَاتٍ أَوْ تَدَابِيرٍ تَحْفُظِيَّةٍ أَوْ مَوْقَّتَةٍ
- 782الْفَرْعُ الثَّانِي: صِلَاحِيَّةُ الْهَيْئَةِ بِإِصْدَارِ التَّدَابِيرِ التَّحْفُظِيَّةِ أَوْ الْمَوْقَّتَةِ فِي غِيَابِ الطَّرْفِ الْآخَرِ
- 788الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: إِجْرَاءَاتُ اسْتِصْدَارِ قَرَارِ الْهَيْئَةِ التَّحْفُظِيَّةِ أَوْ الْمَوْقَّتِ
- 793الْفَرْعُ الرَّابِعُ: صُدُورُ قَرَارِ الْهَيْئَةِ بِالتَّدَابِيرِ أَوْ الْإِجْرَاءَاتِ التَّحْفُظِيَّةِ أَوْ الْمَوْقَّتَةِ
- 794الْفَرْعُ الْخَامِسُ: التَّدَابِيرُ التَّحْفُظِيَّةُ وَالْمَوْقَّتَةُ فِي الْمُمَارَسَةِ الْعَمَلِيَّةِ لِلتَّحْكِيمِ وَفَقَّ قَوَاعِدِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ
- 797

- 809المطلب الثاني: الإجراءات التَّحْفُظِيَّةُ وَالْوَقْتِيَّةُ مِنْ قِبَلِ الْمَحْكَمَةِ الْوَطْنِيَّةِ.....
- الفرع الأول: الحالات التي يُطلب فيها من المحكمة الوطنية اتخاذ تدابير تحفظية أو مؤقتة أثناء التحكيم.....
- 810الفرع الثاني: التدابير القضائية المؤقتة في إطار التحكيم ومدى توافقها مع شرط التحكيم.....
- 813المبحث الثاني: محكم الطوارئ.....
- 816المطلب الأول: أحكام وإجراءات محكم الطوارئ.....
- 823الفرع الأول: نظرة عامة على أحكام محكم الطوارئ.....
- 824الفرع الثاني: إجراءات محكم الطوارئ.....
- 834المطلب الثاني: أحكام الأمر الصادر عن محكم الطوارئ (The Order).....
- 849الفرع الأول: تعريف المقصود بالأمر (Order) وشروطه.....
- 850الفرع الثاني: صفة الإلزام لأمر محكم الطوارئ وتنفيذه.....
- 865المبحث الثالث: الإجراءات التحكيمية المعجلة.....
- 880المطلب الأول: أهمية التحكيم المعجل وأحكامه العامة.....
- 882الفرع الأول: أهمية التحكيم المعجل.....
- 883الفرع الثاني: الأحكام العامة للتحكيم المعجل.....
- 887المطلب الثاني: إجراءات التحكيم المعجل وفق الملحق السادس للقواعد لعام (2021).....
- 903الفرع الأول: المحكم المنفرد (Sole Arbitrator) وعدم الحاجة للشروط المرجعية.....
- 903الفرع الثاني: قبول طلبات معدلة بعد تشكيل الهيئة.....
- 906الفرع الثالث: جلسة إدارة الدعوى وسلطات الهيئة الإجرائية.....
- 907الفرع الرابع: إصدار حكم التحكيم وفق الإجراءات المعجلة.....
- 914

الفصل السابع

حُكْمُ التَّحْكِيمِ وَالنَّفَقَاتُ وَالْمَصَاريفُ وَالْأحكامُ الْعَامَّةُ

- 922 الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِصدارُ حُكْمِ التَّحْكِيمِ
- 923 الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: آجالُ إِصدارِ حُكْمِ التَّحْكِيمِ
- 924 الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الْأَصْلُ أَنْ يُصدَرَ حُكْمُ التَّحْكِيمِ النَّهائِيُّ خِلالَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.....
- الْفَرْعُ الثَّانِي: التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْمَهْلَةِ الزَّمَنِيَّةِ فِي الْمَادَّةِ (1/31) وَالْجَدْوَلِ
- 928 الزَّمَنِيُّ لِلْإِجْرَاءَاتِ.....
- 929 الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: تَمْدِيدُ الْمُدَّةِ.....
- 933 الْمَطْلَبُ الثَّانِي: أَحْكامُ إِصدارِ حُكْمِ التَّحْكِيمِ.....
- 934 الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: مُسْتَلْزَمَاتُ إِصدارِ حُكْمِ التَّحْكِيمِ.....
- 975 الْفَرْعُ الثَّانِي: حُكْمُ التَّحْكِيمِ الْإِتِّفَاقِيِّ.....
- 979 الْمَطْلَبُ الثَّلَاثُ: تَدْقِيقُ حُكْمِ التَّحْكِيمِ (Secrutiny).....
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ شَرْطِ تَدْقِيقِ أَحْكامِ التَّحْكِيمِ وَمَدَى تَطْبِيقِ
- 983 الشَّرْطِ عَلَى الْأوامِرِ الْإِجْرَائِيَّةِ.....
- الْفَرْعُ الثَّانِي: نِطاقُ تَدْقِيقِ مُسَوِّدَةِ حُكْمِ التَّحْكِيمِ مِنْ حَيْثُ الشَّكْلِ
- 985 وَالْمَوْضوعُ.....
- 995 الْفَرْعُ الثَّلَاثُ: مُعَالَجَةُ الْأراءِ الْمُخالِفةِ.....
- 977 الْفَرْعُ الرَّابِعُ: مُوافَقَةُ مَحْكمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ وَمَوْقِفُ المَحْكامِ الوَطَنِيَّةِ...
- 997 الْفَرْعُ الْخامِسُ: مُدَّةُ التَّدْقِيقِ لِأَحْكامِ التَّحْكِيمِ.....
- الْفَرْعُ السَّادِسُ: المُقارَنَةُ بَيْنَ القِواعِدِ المُتَعَلِّقَةِ بِشَرْطِ التَّدْقِيقِ فِي
- 999 التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيِّ.....
- 1002 الْمَبْحَثُ الثَّانِي: إِخْطارُ الحُكْمِ وَإِيداعُهُ وَإِلْزامُهُ وَتَصْحيحُهُ وَتَقْسيرُهُ.....
- 1002 الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: إِخْطارُ حُكْمِ التَّحْكِيمِ وَإِيداعُهُ وَنَفْادُهُ.....
- 1004 الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: إِخْطارُ الْأَطْرافِ بِصدورِ حُكْمِ التَّحْكِيمِ.....

- 1009 الفرع الثاني: إيداع حكم التحكيم والنسخ الأصلية والإضافية
- 1013 الفرع الثالث: الأثر الملزم للحكم ونفاذه
- المطلب الثاني: تصحيح وتفسير الحكم أو إعادته لهيئة التحكيم لإصدار حكم إضافي
- 1023 الفرع الأول: تصحيح الحكم وتفسيره
- 1026 الفرع الثاني: طلب إصدار أحكام إضافية (Additional Awards)
- 1030 الفرع الثالث: إحالة الحكم من المحكمة الوطنية إلى الهيئة
- 1036 المبحث الثالث: تكاليف التحكيم
- 1045 المطلب الأول: الدفوعات المقدمة والدفوعات المرحلية
- 1047 الفرع الأول: طلب الأمانة العامة لسلفة الدفعة المقدمة على حساب المصاريف
- 1053 الفرع الثاني: قيمة الدفعة المقدمة
- 1055 الفرع الثالث: استرداد المدعي لقيمة الدفعة المقدمة في حالة دفعها عوضاً عن المدعى عليه
- 1062 الفرع الرابع: الدفوعات المقدمة في الدعوى المتقابلة
- 1067 الفرع الخامس: الدفعة المقدمة للدعاوى المرتبطة بضم أطراف أو بالتحكيم متعدد الأطراف
- 1069 الفرع السادس: إعادة تقدير الدفعة المقدمة
- 1070 الفرع السابع: عدم الامتثال للوفاء بالدفعة المقدمة
- 1073 الفرع الثامن: المقاصة
- 1075 المطلب الثاني: تحديد النفقات والأتعاب والمصاريف
- 1076 الفرع الأول: تفاصيل تكاليف التحكيم
- 1080 الفرع الثاني: أتعاب المحكمين
- 1101 الفرع الثالث: السلفة على الأتعاب
- 1103 الفرع الرابع: تحديد التكاليف أثناء سير الإجراءات
- 1105

- الفرع الخامس: توزيع تكاليف التحكيم في حكم التحكيم النهائي
وَالظُّرُوفُ الْوَاجِبُ مُرَاعَاتُهَا فِيهِ 1107
- الفرع السادس: سحب جميع المطالبات أو إنهاء التحكيم قبل إصدار
الحكم النهائي 1121
- المبحث الرابع: الأحكام العامة في قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية 1123
- المطلب الأول: التعديل على المدد الزمنية 1123
- المطلب الثاني: التنازل عن الحق في الاعتراض 1131
- المطلب الثالث: إعفاء المحكمين ومحكمة غرفة التجارة الدولية من
المسؤولية 1141
- المطلب الرابع: دور المحكمة وهيئات التحكيم عند غياب قواعد صريحة
تتظم إجراءات التحكيم 1160
- المطلب الخامس: الاختصاص القضائي الفرنسي في منازعات إدارة
إجراءات التحكيم 1164
- المراجع 1169

قائمة الجداول

- جدول رقم (1): قضايا التحكيم والمبالغ المتنازع عليها (2020-2024) 119
- جدول رقم (2): مقارنة بين اللجان 188
- جدول رقم (3): إحصائية غرفة التجارة الدولية لأعداد ونسب التعيين / أو
تأكيد المحكمين لعام 2024 428
- جدول رقم (4): نموذج طلب إبراز مستند تحت يد الخصم- نموذج ريد فيرن
(Redfern Schedule) 698
- جدول رقم (5): نموذج طلب إبراز مستند تحت يد الخصم- نموذج ستيرن
(Stern Schedule) 699
- جدول رقم (6): أنعاب المحكمين وفق حاسبة التكاليف / محكمة غرفة التجارة
الدولية 902
- جدول رقم (7): توزيع النفقات والأتعاب والتكاليف - إحصائيات [ICC 2012] 1082

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1) : حالات التحكيم التي تقع بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر 44
- الشكل رقم (2): أشكال التحكيم وفق قواعد اليونيسترال 46
- الشكل رقم (3) :مقارنة تكاليف التحكيم الدولي (2017_ 2024) وفق تقرير محكمة لندن. (2024) 66
- الشكل رقم (4): إعلان من غرفة التجارة الدولية (ICC) بتأسيس جمعية باسمها بموجب قانون 1901/7/1 86
- الشكل رقم (5): توضيح للتعاون بين غرفة التجارة الدولية وعصبة (هيئة) الأمم المتحدة على مدار 70 عاماً 89
- الشكل رقم (6): هيكلية غرفة التجارة الدولية 91
- الشكل رقم (7): المبادئ الأساسية الرئيسة للتحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية 101
- الشكل رقم (8): هيكل محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية 105
- الشكل رقم (9): توزيع أنواع العقود في قضايا التحكيم لعام 2023 110
- الشكل رقم (10): نظرة عامة على قضايا غرفة التجارة الدولية لعام 2024 111
- الشكل رقم (11): إحصائية مبدئية لغرفة التجارة الدولية بحسب نشرتها الأولى لعام 2024 114
- الشكل رقم (12): أعداد قضايا التحكيم والأطراف المسجلة في غرفة التجارة الدولية (2019-2023) 120
- الشكل رقم (13): التوزيع الجغرافي للأطراف المشاركة في التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية - 2023 120
- الشكل رقم (14): جنسيات الأطراف المشاركة في التحكيم وفق قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية لعام 2024 121

- الشكل رقم (15): توصيات لجنة التحكيم وغرفة التجارة الدولية لضبط نفقات التحكيم وإدارة الوقت 131
- الشكل رقم (16) : يمثل صورة من واجهة المستخدم لمنصة (ICC Case Connect) 143
- الشكل رقم (17): تشكيل محكمة التحكيم في غرفة التجارة الدولية 183
- الشكل رقم (18): أهم وظائف محكمة التحكيم الدولية 192
- الشكل رقم (19): عوامل تحديد آتاع المحكمين 196
- الشكل رقم (20): عمل محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية 206
- الشكل رقم (21): مكاتب الأمانة العامة 211
- الشكل رقم (22): آلية التوصل بين الأطراف والأمانة العامة وهيئة التحكيم قبل إحالة الملف إلى الهيئة 223
- الشكل رقم (23) : مخطط التوصل بين الأطراف والأمانة العامة وهيئة التحكيم بعد إحالة الملف إلى الهيئة 223
- الشكل رقم (24): محتويات طلب التحكيم 263
- الشكل رقم (25): جداول التكاليف الإدارية وآتاع المحكمين وفق ملحق قواعد التحكيم لسنة 2021 295
- الشكل رقم (26): نموذج وثيقة قبول المهمة 354
- الشكل رقم (27): التوزيع الجغرافي للمحكمين المؤكد تعيينهم من قبل محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية 365
- الشكل رقم (28): نسب تعيين المحكمين في غرفة التجارة الدولية وفق إحصاء 2024 371
- الشكل رقم (29): توزيع الأطراف المتعددة في قضايا تحكيم غرفة التجارة الدولية لعام 2024 382
- الشكل رقم (30): مسار تسمية المحكمين 440
- الشكل رقم (31): خطوات تقديم طلب الرد والنظر فيه 443

الفهرس

- الشكل رقم (32): الالتزامات على الهيئة والأطراف وفق قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية (المادة 1/22) 551
- الشكل رقم (33): نموذج استرشادي لجدول زمني إجرائي في قضية تحكيم وفقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية 613
- الشكل رقم (34): المعايير الواجب مراعاتها من قبل الهيئة عند إصدار الأوامر بالتدابير التحفظية أو المؤقتة 783
- الشكل رقم (35): متطلبات شروط صحة أمر محكم الطوارئ وفق قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية 851
- الشكل رقم (36): شروط التحقق من موضوع طلب التحكيم للحصول على تدابير الطوارئ 854
- الشكل رقم (37): أعداد قضايا التحكيم (2017-2023) وفق قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية 884
- الشكل رقم (38): التسلسل الزمني للإجراءات المعجلة وفق قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية 900
- الشكل رقم (39): مطالب حكم التحكيم 935
- الشكل رقم (40): مسؤوليات رئيس الهيئة 944
- الشكل رقم (41): نموذج قائمة (Check list) لمراجعة أحكام غرفة التجارة الدولية 961
- الشكل رقم (42): نموذج لغللاف ومحتوى قرار حكم تحكيمي 974

أهمية هذا الكتاب

يُمثّل تأليفُ هذا الكتاب باللغة العربية، والمُخصّص لشرح قواعد التّحكيم وفقاً لقواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية (ICC)، حسب الإصدار الأخير الذي دخل حيز النفاذ في 2021/1/1، خطوة بالغة الأهمية لجميع الأفراد والجهات المعنية بالتّحكيم التجاري الدولي في العالم العربي. فهو يعد مساهمة نوعية في تعزيز مكانة التّحكيم المؤسسي في المنطقة، ودعمه أساسية لدعم التّكامل القانوني والاقتصادي مع المنظومة الدولية. ويهدف هذا الكتاب إلى أن يكون مرجعاً موثوقاً باللغة العربية؛ ييسر فهم قواعد التّحكيم الدولية، ويبسط تطبيقها، ويجعلها في متناول الممارسين والمهتمين العرب، سيما وأن قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية لا تضع عائقاً أمام استخدام اللغة العربية في إجراءات التّحكيم، إذ تم بالفعل إدارة العديد من القضايا باللغة العربية في السابق، وما تزال تدار كذلك في الوقت الحاضر.

وبناءً عليه، فإن هذا الكتاب من شأنه أن يمكّن المحامين، والقضاة، والمحكمين في العالم العربي من الإلمام الدقيق بتلك القواعد وتطبيقها بصورة صحيحة، مما يسهم في رفع مستوى الممارسة القانونية، ويعزز اللجوء إلى التّحكيم كبديل فعال عن التقاضي أمام المحاكم النظامية. ومن المتوقع أن يسهم هذا الجهد في نشر الثقافة القانونية المتعلقة بالتّحكيم الدولي، سواء بين المتخصصين أو المهتمين من عامة الجمهور، بما يعمق الفهم العام لهذا المجال، ويشجّع الأفراد والشركات على تبني التّحكيم كوسيلة مفضّلة لتسوية النزاعات التجارية الدولية.

إلى جانب ذلك، يمكن اعتماد هذا الكتاب كمرجع أكاديمي في كليات القانون ومراكز التدريب، بما يساعد على تأهيل جيل جديد من المحامين والمحكمين العرب المتمكّنين من أدوات التّحكيم الدولي. وهو ما يسهم بدوره في دعم مساعي تطوير الأنظمة القانونية في الدول العربية، وتحديث التشريعات بما يواكب المعايير الدولية في هذا المجال. كما يسهم هذا الكتاب في خلق بيئة قانونية أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم إطار قانوني واضح وشفاف لتسوية النزاعات، مما يعزز الثقة في بيئة الأعمال في المنطقة.

إن إصدار أول كتاب بالعربية حول قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية يعد إنجازاً علمياً واستراتيجياً يسهم في ترسيخ التّحكيم الدولي وتعزيز حضور الممارسين العرب في ساحة التّحكيم الدولية.

The Importance of this book

The publication of this book in Arabic, dedicated to explaining the ICC Arbitration Rules, in accordance with the latest version that entered into force on January 1, 2021, represents a significant contribution for all individuals and institutions engaged in international commercial arbitration in the Arab world. It is a qualitative step toward strengthening the role of institutional arbitration in the region and a fundamental pillar supporting legal and economic integration with the international community.

This book aims to serve as a reliable Arabic-language reference that facilitates the understanding and application of the ICC Arbitration Rules, making them more accessible to Arabic-speaking practitioners and interested parties. Notably, the ICC Arbitration Rules do not restrict the use of Arabic in arbitral proceedings, and several cases have already been conducted in Arabic, with more currently underway.

Accordingly, this book is intended to equip Arab lawyers, judges, and arbitrators with a precise understanding of the ICC Rules and to support their accurate application. In doing so, it contributes to elevating the standard of legal practice and promoting arbitration as an effective alternative to litigation before national courts. It is hoped that this effort will also help disseminate legal awareness of international arbitration, not only among professionals but also the broader public, thereby fostering a deeper understanding of this field and encouraging both companies and individuals to adopt arbitration as a preferred means of resolving international commercial disputes.

Furthermore, the book may be adopted as an academic reference at law faculties and legal training centers, contributing to the education of a new generation of Arab lawyers and arbitrators proficient in international arbitration tools. This, in turn, supports ongoing efforts to modernize legal systems in Arab countries and to align domestic legislation with international standards. Additionally, the book contributes to creating a more attractive legal environment for foreign investment by offering a clear and transparent framework for dispute resolution, thereby enhancing confidence in the region's business climate.

The publication of the first Arabic book on the ICC Arbitration Rules represents both a scholarly and strategic achievement that contributes to strengthening international arbitration and enhancing the presence of Arab practitioners in the global arbitration arena.

المقدمة

يُعدُّ التَّحْكِيمُ وَسِيلَةً بَدِيلَةً عَنِ الْقَضَاءِ لِحَلِّ الْمُنَازَعَاتِ، وَالَّذِي أزدَادَ انْتِشَارُهُ؛ خَاصَّةً فِي مَجَالِ التَّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ. وَقَدْ قَامَتِ عِدَّةُ مُؤَسَّسَاتٍ، وَالَّتِي غَالِبًا مَا كَانَتْ مِنْ الْقِطَاعِ الْخَاصِّ، بِوَضْعِ قَوَاعِدٍ خَاصَّةٍ لِلتَّحْكِيمِ تَتَعَلَّقُ بِإِجْرَاءَاتِ التَّحْكِيمِ، بِمَا فِيهَا تَعْيِينَ هَيْئَاتِ التَّحْكِيمِ وَآلِيَّاتِ السِّيَرِ فِي إِجْرَاءَاتِ التَّحْكِيمِ، وَفَقَّ شُرُوطٍ وَأَحْكَامٍ مُعَيَّنَةً نَصَّتْ عَلَيْهَا تِلْكَ الْقَوَاعِدُ. وَالْهَدَفُ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ تَسْهِيلُ الْعَمَلِيَّةِ التَّحْكِيمِيَّةِ وَتَيْسِيرُهَا عَلَى الْأَطْرَافِ وَضَبْطُهَا بِطَرِيقَةٍ أُصُولِيَّةٍ، بِالإِضَافَةِ لِمُرَاقَبَةِ وَإِدَارَةِ الْعَمَلِيَّةِ التَّحْكِيمِيَّةِ مِنْ بَدَايَتِهَا وَحَتَّى نَهَايَتِهَا مِنْ قَبْلِ مُؤَسَّسَةِ التَّحْكِيمِ الْمَعْنِيَّةِ.

فَإِذَا تَمَّتْ إِحَالَةُ النِّزَاعِ إِلَى التَّحْكِيمِ وَفَقَّ قَوَاعِدِ إِحْدَى هَذِهِ الْمُوَسَّسَاتِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ تُطَبَّقُ عَلَى الْعَمَلِيَّةِ التَّحْكِيمِيَّةِ، وَيَلْتَزِمُ بِهَا الطَّرْفَانِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَطَّلِعَا عَلَيْهَا مُسَبِّقًا. كَمَا تَلْتَزِمُ بِهَا هَيْئَةُ التَّحْكِيمِ بَعْدَ تَشْكِيلِهَا، بَلْ وَمُؤَسَّسَةُ التَّحْكِيمِ أَيْضًا. وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّ قَوَاعِدَ التَّحْكِيمِ قَدْ أَصْبَحَتْ عَقْدًا، أَوْ جُزْءًا مِنْ عَقْدٍ مُتَعَدِّدِ الْأَطْرَافِ يَلْتَزِمُ بِهِ كُلُّ مَنْ قَبْلَ التَّحْكِيمِ وَفَقَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ. وَفِي عِلَاقَةِ الطَّرْفَيْنِ بِيَعْضِهِمَا، فَإِنَّ مُجَرَّدَ الإِحَالَةِ فِي اتِّفَاقِ التَّحْكِيمِ لِقَوَاعِدِ مُؤَسَّسَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ تُصْبِحُ جُزْءًا مِنْ ذَلِكَ الْإِتِّفَاقِ.

أَمَّا دَوْرُ مُؤَسَّسَةِ التَّحْكِيمِ فِي الْعَمَلِيَّةِ التَّحْكِيمِيَّةِ، فَهُوَ دَوْرٌ تَنْظِيمِيٌّ لَهَا وَإِشْرَافِيٌّ عَلَيْهَا حَسَبَ مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي قَوَاعِدِهَا، وَذَلِكَ مُقَابِلَ رِسُومٍ مُحَدَّدَةٍ سَلْفًا، يَدْفَعُهَا الطَّرْفَانِ لِتِلْكَ الْمُوَسَّسَةِ، وَتُطَلَّقُ عَلَى التَّحْكِيمِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَسْمِيَةً التَّحْكِيمِ الْمُنَظَّمِ أَوْ التَّحْكِيمِ الْمُوَسَّسِيِّ (Institutional Arbitration).

وَلَمَّا كَانَتْ مَعْظَمُ الْمَرَاجِعِ الْخَاصَّةِ بِقَوَاعِدِ التَّحْكِيمِ وَفَقَّ قَوَاعِدِ تَحْكِيمِ غُرْفَةِ التَّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ مُتَاحَةً بِاللُّغَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ، مِثْلَ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ وَالْفَرَنْسِيَّةِ، مَا يَجْعَلُهَا صَعْبَةً الْفَهْمِ لِلنَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ سَاهَمَ ذَلِكَ فِي تَعْظِيمِ الْفَجْوَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ بَيْنَ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَأَحْكَامِ قَوَاعِدِ تَحْكِيمِ غُرْفَةِ التَّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ. وَلِذَلِكَ، فَإِنَّ تَوْفِيرَ شَرْحٍ شَامِلٍ وَدَقِيقٍ لِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْهَمَ فِي تَعْزِيزِ فَهْمِ الْأَطْرَافِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَفَاهِيمِ وَإِجْرَاءَاتِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيِّ الْمُوَسَّسِيِّ، وَمِنْ ثَمَّ سَدُّ تِلْكَ

الفجوة وتشجيعهم على إختيار اللُّغة العربيَّة لغةً للتَّحكيم، حتَّى وإن كانت وثائقُ العَقْدِ محلَّ النِّزاع باللُّغة الإنجليزيَّة.

ولكي يسهم هذا الكتابُ في تعزيزِ المعرفةِ القانونيَّةِ في عالمنا العربيِّ، فقد عملنا على أن يساعدَ هذا الكتابُ في دعمِ الوعيِ القانونيِّ بينَ المحاميين والقضاةِ والمستشارين القانونيين والمهندسين، والشركاتِ حولَ التَّحكيمِ المؤسَّسيِّ كوسيلةٍ بديلةٍ لحلِّ النِّزاعاتِ التجاريَّةِ، والمساهمةِ في دعمِ بيئةِ التَّحكيمِ في الدولِ العربيَّةِ، وذلكَ عبرَ توفيرِ مرجعٍ موثوقٍ يمكنُ الرجوعَ إليه لفهمِ إجراءاتِ التَّحكيمِ وفقَ أفضلِ الممارساتِ الدوليَّةِ، بحيثُ لا تتردَّدُ الشركاتُ العربيَّةُ في اللُّجوءِ إلى التَّحكيمِ وفقَ قواعدِ تحكيمِ غرفةِ التجارةِ الدوليَّةِ، سيَّما بعدَ الإلمامِ الكافي بالإجراءاتِ وفقَ تلكِ القواعدِ والذي يوفِّره هذا الكتابُ. ولذلكَ، فإنَّ وجودَ مرجعٍ عربيِّ يتناولُ تفصيلَ أحكامِ تلكِ القواعدِ من شأنه أن يساعدَ الشركاتِ والمستثمرينَ على اتِّخاذِ القراراتِ الحكيمَةِ والصَّحيحةِ بشأنِ اللُّجوءِ إلى التَّحكيمِ لحلِّ النِّزاعاتِ التجاريَّةِ، ولعلَّ أهمَّ الأهدافِ التي رمينا إليها عندَ تفكيرنا بتأليفِ هذا الكتابِ تتمثَّلُ فيما يلي:

أولاً: دعمُ المحكِّمين العرب في ممارستهم للمهنة

يعدُّ هذا الكتابُ مرجعاً أكاديمياً للمحامين والباحثين في دراساتهم وأعمالهم القانونيَّةِ، الأمرُ الذي سيُسهمُ - برأينا - في إعدادِ وتأهيلِ محكِّمينَ عرباً جُدد، وذلكَ من خلالِ تزويدهم بمادَّةٍ علميَّةٍ متخصِّصةٍ، ما يعزِّزُ فرصهم في العملِ في قضايا التَّحكيمِ الدوليَّةِ، كما يعدُّ هذا الكتابُ مرجعاً مهمّاً للمحكِّمين العرب الممارسينَ للتَّحكيمِ في شرحِ جميعِ قواعدِ التَّحكيمِ عندَ مواجهتهم لأيِّ إشكالٍ في الواقعِ العمليِّ.

ثانياً: تعزيزُ مكانةِ الدَّولِ العربيَّةِ في مشهدِ التَّحكيمِ الدَّوليِّ

إنَّ الفهمَ الأعمقَ لقواعدِ التَّحكيمِ يسهمُ في تطويرِ بيئةٍ تحكيميَّةٍ قويَّةٍ في الدَّولِ العربيَّةِ، ما يعزِّزُ من جاذبيَّةِ هذهِ الدَّولِ كأماكنٍ محتملةٍ لإجراءِ التَّحكيمِ الدَّوليِّ (Seats of Arbitration).

ثالثاً: مساعدة المحامين والمستشارين في التفاوض وصياغة اتفاقيات التحكيم

يسهل فهم القواعد على المحامين العرب صياغة بنود التحكيم في العقود التجارية، وهو ما يقلل من مخاطر النزاعات المتعلقة بالتحكيم لاحقاً.

رابعاً: تحقيق التكامل بين القانون الوطني والقواعد الدولية
يوضح الكتاب كيفية التوفيق بين قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية (ICC) والقوانين الوطنية للتحكيم في الدول العربية، ما يسهم في معالجة أي تعارض قانوني محتمل.

وكان استهلال الكتاب فصلاً تمهيدياً، تناولنا فيه التقديم للتحكيم المؤسسي عموماً ولتحكيم غرفة التجارة الدولية كنموذج، حيث بيّنا عموماً أوجه التشابه والاختلاف بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر، وذلك من حيث الإجراءات والجوانب القانونية وكذلك الجوانب العملية، مع الإشارة إلى أهم المزايا والمثالب لكلا النوعين وأهم المعايير التي تساعد على اختيار المؤسسة التحكيمية الأفضل. كما تطرقنا إلى التحكيم وفق قواعد اليونيسترال، وإلى إمكانية التحكيم وفق قواعد مؤسسة تحكيم دون إدارتها للعملية التحكيمية أو العكس، أو التحكيم وفق شروط معدلة لقواعد تلك المؤسسة التحكيمية.

كما تناولنا في هذا الفصل التمهيدي التقديم للتحكيم المؤسسي وفق قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية من حيث نشأة وتطور التحكيم التجاري الدولي في غرفة التجارة الدولية عموماً، والإصدارات المتعددة لقواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية التي تتالت عبر مسيرة حافلة من التطوير والتحديث، مع الإشارة أيضاً إلى إمكانية التعديل على قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية.

وتناولنا في هذا الفصل التمهيدي أيضاً أهم المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية، سواء لناحية الإدارة والإشراف، أم لشمولية نطاق التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية، أم لأهمية مراعاة مبدأ الحيادة والاستقلال في التحكيم وفق تلك القواعد، هذا بالإضافة إلى خاصية المرونة والفعالية التي توليها قواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية الأهمية والاهتمام. كما

عَرَّجْنَا عَلَى تَتَاوُلِ مَبْدَأِ سُلْطَانِ الْإِرَادَةِ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ تَحْكِيمُ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ بِشَكْلِ أُسَاسِيٍّ. وَمِنَ الْمَبَادِئِ الْآخَرَى الَّتِي اسْتَعْرَضْنَاها؛ الْحِرْصُ عَلَى تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَالْكَلْفَةُ الْمَعْقُولَةُ مِنْ جِهَةٍ آخَرَى أَيْضًا. كَمَا أَشْرْنَا إِلَى أَنَّ التَّحْكِيمَ وَفْقَ قَوَاعِدِ تَحْكِيمِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ يَخْضَعُ لِعَمَلِيَّةِ تَطْوِيرٍ دَائِمٍ وَتَحْدِيثٍ مُسْتَمَرٍّ بِمَا يَتَوَافَقُ عَمُومًا مَعَ الْقَوَانِينِ الْوِطْنِيَّةِ وَالْمُعَاهَدَاتِ الدَّوْلِيَّةِ.

وَلِتَسْهِيلِ الدُّخُولِ لَاحِقًا فِي تَفْصِيلِ أَحْكَامِ قَوَاعِدِ تَحْكِيمِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ، فَقَدْ مَهَّدْنَا لِذَلِكَ بِالتَّعْرِيفِ بِأَهَمِّ الْمُصْطَلِحَاتِ التَّحْكِيمِيَّةِ وَفْقَ قَوَاعِدِ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ، خُصُوصًا مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّعْرِيفِ بِهَيْئَةِ التَّحْكِيمِ، وَالْمُدْعَى، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَالطَّرْفِ الْإِضَافِيِّ، إِلَى أَنَّ انْتِهَيْنَا بِالْحُكْمِ التَّحْكِيمِيِّ.

وَقَدْ جَاءَ تَقْسِيمُ الْكِتَابِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

1- الْفَصْلُ التَّمْهِيدِيُّ، التَّحْكِيمُ الْمُسَسِّيُّ وَتَحْكِيمُ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ

كَنْمُودَج.

وَقَدْ قَسَمْنَا هَذَا الْفَصْلَ التَّمْهِيدِيَّ إِلَى مَبْحَثَيْنِ كَمَا يَلِي:

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْاِخْتِيَارُ بَيْنَ التَّحْكِيمِ الْمُسَسِّيِّ وَالتَّحْكِيمِ الْحُرِّ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّحْكِيمُ الْمُسَسِّيُّ لَدَى غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ

2- الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: مَحْكَمَةُ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ وَالْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ: الْمَفْهُومُ

وَالْاِخْتِصَاصَاتُ.

كَمَا قَسَمْنَا هَذَا الْفَصْلَ إِلَى أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَا هِيَ مَحْكَمَةُ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ وَاِخْتِصَاصَاتُهَا.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الدَّورُ الْوِظَافِيُّ لِلْمَحْكَمَةِ وَاِخْتِصَاصَاتُهَا.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مَا هِيَ الْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ (السَّكْرَتَارِيَا) لِمَحْكَمَةِ التَّحْكِيمِ الدَّوْلِيَّةِ

وَدَوْرُهَا.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْإِشْعَارَاتُ وَالْمُدَدُ الزَّمْنِيَّةُ.

3- الْفَصْلُ الثَّانِي: إِجْرَاءَاتُ مَبَاشَرَةِ التَّحْكِيمِ أَمَامَ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الدَّوْلِيَّةِ.

وَقَدْ قَسَمْنَا هَذَا الْفَصْلَ إِلَى مَبْحَثَيْنِ كَمَا يَلِي:

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: طَلَبُ التَّحْكِيمِ وَمَبَاشَرَةُ الْعَمَلِيَّةِ التَّحْكِيمِيَّةِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الْجَوَابُ عَلَى طَلَبِ التَّحْكِيمِ وَالْإِدْعَاءِ الْمُتَقَابِلِ.

- 4- الفصل الثالث: تشكيل هيئة التحكيم.
وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:
المبحث الأول: أحكام تشكيل هيئة التحكيم.
المبحث الثاني: انتهاء مهمة المحكم.
- 5- الفصل الرابع: مباشرة التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية بعد اكتمال تشكيل الهيئة.
وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:
المبحث الأول: المتطلبات الأولية الواجب مراعاتها للسير في إجراءات التحكيم.
المبحث الثاني: السير في إجراءات الدعوى التحكيمية.
- 6- الفصل الخامس: الجلسات التحكيمية.
وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:
المبحث الأول: إثبات وقائع الدعوى
المبحث الثاني: تنظيم جلسات التحكيم.
- 7- الفصل السادس: التدابير التحفظية أو المؤقتة ومحكم الطوارئ وإجراءات التحكيم المعجل.
وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:
المبحث الأول: الإجراءات التحفظية والمؤقتة.
المبحث الثاني: محكم الطوارئ.
المبحث الثالث: الإجراءات التحكيمية المعجلة.
- 8- الفصل السابع: حكم التحكيم والنفقات والمصاريف والأحكام العامة.
وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:
المبحث الأول: إصدار حكم التحكيم.
المبحث الثاني: تنفيذ الحكم وتصحيحه وتفسيره.
المبحث الثالث: تكاليف التحكيم.
المبحث الرابع: الأحكام العامة.